# الفصل الثالث

# جُهُودُهُ النَّحْوِيَّة

# تَوطِئَة

لما بدأت البحث عن آراء أبي عبدالله القرطبي النحوية من خلال تفسيره الموسوم بـ «الجامع لأحكام القرآن» لم يكن أمامي كتاب في النحو، وإنما كان أمامي سفر كبير مليء بأنواع المعرفة، من تفسير للآيات، وبيان للأحكام، وحديث وعقيدة، ولغة ونحو، وزهد، وتصوف، وكل ما يتعلق بالعلوم العربية والإسلامية، وعلى هٰذا وجدت نفسي أمام مسائل نحوية متناثرة في صفحات هٰذا التفسير الجامع، ذكرها القرطبي مع غيرها من مسائل أخرى، ليستعين بها وبغيرها على تفسير الآيات القرآنية، وتوضيح ألفاظها، والكشف عن الأحكام التي تضمنتها تلك الآيات الكريمة.

عند ذٰلك لم يكن أمامي سوى محاولة استخلاص تلك الآراء والتقاطها من خلال هٰذا السفر العظيم كي أستطيع تكوين فكرة عن مدى إسهامه في هٰذا المجال من العلوم العربية.

وقد رأيت أن أتناول جهده النحوي في مبحثين منفصلين أُخَصِّصُ أحدهما لآرائه النحوية، وموقفه من النحاة، وأُخَصِّصُ الآخر لدراسة مصطلحه النحوي لما له علاقة وثيقة بالمذهب النحوي الذي سلكه في دراسته النحو.

## أولاً: آراؤه النحوية

تناول القرطبي في تفسيره كثيراً من المسائل النحوية بَيَّنَ فيها مذاهب النحاة المختلفة في تلك المسائل، وخلافاتهم في أوجه الإعراب، وكان هدفه من ذلك ـ كما قلت ـ توضيح الألفاظ القرآنية، والكشف عما تضمنته تلك الألفاظ من معان، ودلَّت عليه من أحكام.

ويجدر بي أن أذكر أنه لم يكن للقرطبي ـ في الغالب ـ رأيٌ جديد تفرَّد به، وإنما كانت آراؤه قائمة على تصحيح[1] آراء الآخرين، أو تضعيفها[2]، أو رَدِّ شيء من ذلك واختيار[3] ما يراه صحيحاً منها.

وعلى الرغم من اعتماده على النقل عن الآخرين ـ كانت له شخصيته الواضحة، فهو إذا ما اختار رأياً أو ضعَّفَ آخر ـ فإنَّه يُعَزِّز ذلك بالأدلَّة والبراهين.

من ذلك تَحسينُه رأي الفراء[4] والأخفش[5] في كون (الذين) فاعلاً للفعل أَسَرَّ في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[6]، حيث دلَّل على صحة ذلك بورود ما يشبهه في القرآن الكريم، والشعر العربي

---

(١) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ١/٣٨٣، ٢/٣٩، ٤/١١٢، ٦/٤٠٣، ٨/٣٠، ١٢/١٥٩، ١٣/١٧٩.

(٢) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢٠١، ٢/٢٧٤، ٤/٧٠، ٥/١٦، ٧٥، ١٩/٨٥.

(٣) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢٢٢، ٣/٣٣٤، ٤/٢٢٩، ٦/٣٩٦، ١٧/٢٤٤.

(٤) «معاني القرآن» للفراء ٢/١٩٨.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ١١/٢٦٨.

(٦) الأنبياء: ٣.

الفصيح، من ذٰلك قول الفرزدق:

وَلَـكِـنْ دِيَافِـيٌّ أَبُـوه وأُمُّـه
بِحَـوْرَانَ يَعْصِـرْنَ السَّلِيْطَ أَقَـارِبُـه[1]

ومن ذٰلك تضعيفه ورده قول الفراء الذي ذهب فيه إلى أَنَّ (ما) رُكِّبَتْ مع (بئس) تركيب (حبذا) فأصبحتا شيئاً واحداً[2]، لكونه يؤدي إلى هدم قاعدة نحوية تقرر أنَّ الفعل لا يأتي فارغاً من الفاعل[3].

وكانت معظم اختياراته مرتبطة بإعراب الآيات الكريمة[4]، من ذٰلك ترجيحه إعراب ﴿رحلة﴾ في قوله تعالى: ﴿رِحْلَةَ الشِّتَاءِ والصَّيْفِ﴾[5] مفعولاً مطلقاً، حيث قال: «رحلة: نصب بالمصدر، أي: ارتحالهم رحلة، أو بوقوع ﴿إيلافهم﴾ عليه، أو على الظرف، ولو جعلتَها في محل الرفع على معنى: هما رحلة الشتاء والصيف لجاز، والأَوَّل أولى»[6].

وكانت للقرطبي عناية بالخلاف النحوي[7]. من ذٰلك ما ذكره من اختلافهم في تحديد جواب (إذا) في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ ومَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُون، واقْتَرَبَ الوَعْدُ الحَقُّ﴾[8]

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ١١/٢٦٩.

(٢) «معاني القرآن» للفراء ١/٥٧.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٢/٢٨، وينظر: الكتاب ١/٧٩.

(٤) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢٢٥، ٧/١٢٥، ١١/٢٦١.

(٥) قريش: ٢.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٠/٢٠٦.

(٧) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٢/٥٠، ٦/٣٥، ٨/٣٠.

(٨) الأنبياء: ٩٦، ٩٧.

حيث ذكر وجود ثلاثة آراء في ذٰلك ورجَّح الأوَّل منها، وهٰذه الآراء هي:

١ ـ ما ذهب إليه البصريون من أنَّ الجواب محذوف تقديره: (يا ويلنا)، ونسبه إلى الزجاج[١]، وهو لسيبويه والمبرد من بعده[٢]، ووصفه بأنه قول حسن[٣].

٢ ـ ما ذهب إليه الفراء[٤] من أنَّ الجواب هو قوله: ﴿اقْتَرَبَ الوَعْدُ الحَقُّ﴾[٥].

٣ ـ ما ذهب إليه الكسائي[٦] من أن الجواب هو قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الذينَ كَفَرُوا﴾[٧].

والآراء التي اعتمدها كثيرة تتصل بكثير من مسائل النحو، وسأضع بين يدي القارىء أمثلة لهٰذه الآراء مرتبة بحسب أنواع الكلم: اسم وفعل وحرف، ثم أُعقبها بمسائل تتصل بباب التوابع، ثم أذكر مسائل متفرقة بعدها.

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٣٤٢/١١، وينظر: «البحر المحيط» ٣٣٩/٦.

(٢) الكتاب: ١٠٣/٣، وينظر: «المقتضب» ٨١/٢.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٣٤٢/١١.

(٤) «معاني القرآن» للفراء ٢١١/٢، وينظر: «الجامع لأحكام القرآن» ٣٤٢/١١.

(٥) الأنبياء: ٩٧.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ٣٤٢/١١، و«البيان في غريب إعراب القرآن» ١٦٦/٢.

(٧) الأنبياء: ٩٧.

## أ ـ آراؤه المتصلة بالاسم

### تعاقب (هٰذا وذٰلك) في الإشارة

ذهب القرطبي إلى جواز وقوع (هٰذا) موقع (ذٰلك)، وأجاز العكس أيضاً، وذٰلك عندما تحدث عن قوله تعالى: ﴿ذٰلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ﴾[1]، فقال: «المعنى: هٰذا الكتاب، وذٰلك قد تستعمل في الإشارة إلى حاضر، وإن كان موضوعاً للإشارة إلى غائب... وهٰذا قول أبي عبيدة[2] وعكرمة وغيرهما... قلت: وقد جاء هٰذا بمعنى ذٰلك، ومنه قوله عليه السلام في حديث أُمِّ حرام: «يَرْكَبُونَ ثَبَجَ[3] هٰذَ البَحْرِ»، أي: ذٰلك البحر»[4].

والقرطبي في ذٰلك قد أخذ برأي الفراء[5]، وما ذهب إليه القرطبي صحيح، يؤيده ما جاء في القرآن الكريم، من نحو قوله تعالى: ﴿ذٰلِكَ عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ العَزِيزُ الرَّحِيْمُ﴾[6]، أي: هٰذا، فالإشارة إليه تعالى، وهو القريب، وقوله تعالى: ﴿ذٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الآياتِ والذِّكْرِ الحَكِيْمِ﴾»[7].

إشارة إلى الآيات السابقة لهٰذه الآية الكريمة وقوله تعالى: ﴿فَذٰلِكُنَّ

---

(١) البقرة: ٢.

(٢) «مجاز القرآن» ١/٢٨.

(٣) أي: وسط. ينظر: «الصحاح» (ثبج).

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ١/١٥٧.

(٥) «معاني القرآن» للفراء ١/١٠-١١.

(٦) السجدة: ٦.

(٧) آل عمران: ٥٨.

الَّـذي لُمْتُنَّنِي فِيه﴾[1] والإشارة إلى سيدنا يوسف عليه السلام، وهو حاضر بينهن.

وما جاء في الحديث الشريف، حيث وقعت (هذا) موضع (ذٰلك) في قوله عليه الصلاة والسلام: «يَرْكَبُونَ ثَبَجَ هٰذا البَحْرِ». والبحر لم يكن قريباً منهم.

وما جاء في الشعر العربي الفصيح من نحو قول خفاف بن ندبة:

أَقُـولُ لَهُ والـرُّمْـحُ يَأْطِـرُ مَتْـنَـهُ
تَأَمَّـلْ خُفَـافَـاً إِنَّـنِـي أَنَـا ذٰلِـكَـا

أي: أنا هٰذا[2].

**اسم الموصول (الذي) يأتي دالاً على الجمع:**

يرى القـرطبي أَنَّ اسم الموصول (الذي) يقع للواحد والجمع، وذٰلك عندما تحدث عن قوله تعالى: ﴿مَثَلَهُم كَمَثَلِ الَّذي استوقَدَ ناراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ ما حَوْلَهُ ذَهَبَ الله بِنُورِهِمْ﴾[3] حيث قال: «الذي، يقع للواحد والجمع، قال ابن الشجري هبةُ الله بن علي: ومن العرب من يأتي بالجمع بلفظ الواحد»[4].

والقـرطبي تابَـعَ في هٰذا الأخفش[5] والأعلم[6] وابن الشجـري[7]

---

(١) يوسف: ٣٢.
(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١/١٥٧.
(٣) البقرة: ١٧.
(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢١٢، وينظر: المصدر نفسه ١٥/٢٥٦، ٢٥٧.
(٥) «معاني القرآن» للأخفش ١/٣٨، ٤٩.
(٦) «تحصيل عين الذهب» ١/٩٦.
(٧) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢١٢.

فكلُّهم قالوا بمجيء الذي بمعنى الذين في مواضع كثيرة من كلام العرب.

والجمهور لم يَنُصُّوا على مجيء (الذي) بمعنى الذين، إلَّا أنَّهم قالوا: إنَّها تأتي دالَّة على الجنس في المواضع التي نص فيها قِسْمٌ من النحاة على أنَّ (الذي) بمعنى الذين[1]، ومنه هٰذه الآية: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾[2]، ولذٰلك جاء الضمير العائد جمعاً في قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ الله بنُورِهِمْ﴾ وهو أصلاً عائد على (الذي)، وعلَّةُ ذٰلك عند الجمهور هي أنَّ الذي اسم جنس، والجنس يدلُّ على الجمع والواحد على السواء[3].

وما ذهب إليه القرطبي أقرب للصواب، لأنَّ دلالة (الذي) في الآية على الجمع صريحة بدليل عود الضمير (هم) عليه، فالنص على دلالتها على الجمع أَدَقُّ في التعبير من النص على أنها تفيد الجنس، لأنَّ لفظ الجنس عام يدخل فيه الجمع والمفرد[4]، وإخلاصُها للجمع أوفقُ للمعنى الذي دلَّت عليه الآية.

**إذ وإذا تَتَعاقبان:**

قال القرطبي بجواز تعاقب (إذ وإذا)، فتحلُّ كل منهما محل الأخرى، وذٰلك عندما تكلم على قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ في الأَرْضِ خَلِيْفَةً﴾[5]، حيث قال: «إذ وإذا حرفا توقيت،

---

(١) «معاني القرآن» للفراء ١/١٥، وينظر: «المقتضب» ٢/١٤٣.

(٢) البقرة: ١٧.

(٣) «البحر المحيط» ٧/٤٢٨، وينظر: «المقتضب» ٢/١٤٣.

(٤) «المقتضب» ٢/١٤٢.

(٥) البقرة: ٣٠.

فإذ للماضي، وإذا للمستقبل. وقد توضع إحداهما محل الأخرى»[1].

ومذهبه هٰذا يوافق مذهب الزمخشري[2] في جواز تعاقبهما[3].

أما جمهور النحاة فإنهم لا يُجيزون ذٰلك، ويرونَ أنَّ هٰذا وما أشبهه من باب وقوع المستقبل موقع الماضي[4].

والـذي أراه صحَّة ما أخذ به القرطبي لوضوح وروده في القرآن الكـريم، من ذٰلـك قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَها﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الأَغْلَالُ في أَعْناقِهِمْ﴾[6].

فمن المؤكَّد أنَّها لم تحدِّث أخبارَها فيما مضى من الزمن وإنما فيما سيأتي منه، وذٰلك عند قيام الساعة[7].

كمـا أنَّ الأغلال ليست في أعناقهم فيما مضى، وإنما ستكون كذٰلك مستقبلاً[8].

وكما في قوله تعالى: ﴿واللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، والنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾[9]، فقد دخلت (إذا) هنا على الماضي[10] دخولها على المستقبل.

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٦١/١، وينظر: المصدر نفسه ٣٩٩/١.

(٢) «شرح المفصل» لابن يعيش ٩٦/٤.

(٣) «المفصل» /١٧١، و«همع الهوامع» ٢٠٤/١، ٢٠٦.

(٤) الكتاب ٦٠/٣، ٢٢٩/٤، ٢٣٢، وينظر: «شرح المفصل» لابن يعيش ٩٦/٤.

(٥) الزلزلة: ٤.

(٦) غافر: ٧٠-٧١.

(٧) «الجامع لأحكام القرآن» ١٤٨/٢٠.

(٨) المصدر نفسه ٣٣٢/١٥.

(٩) الليل: ١، ٢.

(١٠) المقصود به: الماضي معنى.

**إذا الفجائية ظرف زمان:**

ذهب القرطبي إلى أن (إذا) الفجائية ظرف زمان، وذلك عندما ضعَّف الرأي القائل: إنها ظرف مكان، فقال في حديثه عنها: «حُكِيَ عن المبرّد أنَّها في قولك في المفاجأة: خرجت فإذا زيد، ظرف مكان، لأنها تضمنت جُثَّة. وهٰذا مردود، لأنَّ المعنى خرجتُ فإذا حضور زيد، فإنَّما تضمنت المصدر كما يقتضيه سائر ظروف الزمان»[1].

وهو في ذلك يوافق الزجَّاج[2] وابن عصفور اللذين قالا بدلالتها على الظرفية الزمانية[3].

**(كيف) اسم ليست ظرفاً:**

يرى القرطبي أن (كيف) اسم غير ظرف، حيث قال في حديثه عنها في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ﴾[4] ما نصُّه: «هي اسم في موضع نصب بـ ﴿تكفرون﴾»[5].

وهو في ذلك يأخذ بمذهب الأخفش والسيرافي فيها[6]، ويرى سيبويه أنها ظرف[7].

والراجح في ذلك ما أخذ به القرطبي بدليل إبدال الاسم منها،

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢٠٠.

(٢) «المحرر الوجيز» ١/١٦٤، وينظر: «مغني اللبيب» ١/٨٠.

(٣) «مغني اللبيب» ١/٩٤.

(٤) البقرة: ٢٨.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢٤٨.

(٦) «مغني اللبيب» ١/٢١٨.

(٧) الكتاب ٤/٢٣٣، و«مغني اللبيب» ١/٢١٨.

كما في قولنا: كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟ ووقوع الاسم جواباً عنها، كما في قولنا: صحيح، أو: سقيم، جواباً لمن سأل: كيف أنت؟ ولو كانت ظرفاً لوقع البدل منها، والجواب عنها بالظرف، كما في نحو: (أين) حيث يجاب عنها بالظرف: فتقول: في المسجد، جواباً لمن سأل: أين صليتم؟[1].

**مجيء كاف التشبيه اسماً:**

ذهب القرطبي إلى أنَّ (كاف التشبيه) التي تؤدي معنى (مثل) قد تأتي اسماً، في بعض المواضع كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُم كَمَثَلِ الَّذي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾[2]، فقال: «مثلهم رفع بالابتداء، والخبر في الكاف فهي اسم»[3].

وهو في ذلك يذهب مذهب الأخفش والسيرافي[4].

وما أخذ به القرطبي هو الراجح عندي بدليل عود الضمير عليها كما في قوله تعالى: ﴿أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فيه فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِي﴾ حيث عادت (الهاء) في (فيه) على (الكاف) في (كهيئة)، والضمير لا يعود إلا على الأسماء[5].

---

(١) «شرح المفصل» لابن يعيش ١٠٩/٤.

(٢) البقرة: ١٧.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٢١٢/١، وينظر: المصدر نفسه ٢٣/٤، ١٨/٧، ٨٤/١١.

(٤) «مغني اللبيب» ٤٣١/١.

(٥) «الكشاف» ٤٣١/١، وينظر: «مغني اللبيب» ١٩٢/١.

## ب ـ آراؤه المتصلة بالفعل

### دلالة الماضي على الزمن المستقبل:

يرى القرطبي أنَّ الفعل الماضي يدل أحياناً على الزمن المستقبل من غير أن يقترن بأداة تصرفه لتلك الدلالة[1]، وذلك عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيْسَى بنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وأُمِّيَ إِلٰهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ﴾[2] حيث قال: «عبر عن المستقبل بلفظ الماضي، لأنه لتحقق أمره وظهور برهانه كأنَّه قد وقع»[3].

### تعين دلالة المستقبل على الحال:

ذهب القرطبي إلى تعين دلالة الفعل المستقبل[4] على زمن الحال من غير أن يقترن بما يصرفه إلى تلك الدلالة[5]، وذلك عندما تحدَّث عن قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ في ظُلُمَاتٍ لا

---

(١) تتعين دلالة الماضي على الزمن المستقبل بأحد الأمور الآتية:ـ
الطلب، أو الوعد، أو النفي بلا، أو أنْ يقع بعده القسم.
ينظر: «تسهيل الفوائد» /٦٢٥.

(٢) المائدة: ١١٦.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٦/٣٧٥، وينظر: المصدر نفسه ٣/٢٥٩، ٤/١٠٣، ٧/٢٠٩، ١٤/٣١٤.

(٤) يُسمِّي القرطبي الفعل المضارع مستقبلاً.
ينظر: «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢١٣، ٢٦١، ٢٠/٢٢٨.

(٥) تتعين دلالة المضارع على الحال عند جمهور النحاة إذا اقترن بالظرف (الآن)، أو ما في معناه، أو (لام الابتداء)، أو نفي بـ(ليس)، أو (إنْ)، أو (ما). ينظر: «همع الهوامع» ١/٨.

يُبْصِرُونَ﴾[1]، فقال: «لا يُبصرون فعل مستقبل في موضع الحال، كأنَّه قال: غير مبصرين»[2].

فإن وقوع الفعل في موضع الحال يؤدي إلى كونه دالًّا على زمن الحال.

**جرم بمعنى (كسب) تتعدى إلى مفعولين:**

أخذ القرطبي بمذهب القائلين: إنَّ (جرم) تفيد معنى (كسب) وتتعدى إلى مفعولين، وذلك في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿ولا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ﴾[3]، حيث قال: «أي: لا يَحملنَّكم، وهو يتعدى إلى مفعولين... وهو قول الكسائي وأبي العباس[4]، وقال الأخفش: أي: ولا يحقنكم»[5].

وقال أبو عبيدة[6] والفراء[7]: «معنى ﴿لا يَجْرِمَنَّكُم﴾، أي: لا يكسبنكم...، يقال: فلان جريمة أهله، أي: كاسبهم، فالجريمة والجارم بمعنى الكاسب، وأجرم فلان، أي: اكتسب الإثم... وهٰذا

---

(١) البقرة: ١٨.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢١٣.

(٣) المائدة: ٨.

(٤) «المقتضب» ٢/٣٥٢.

(٥) «معاني القرآن» للأخفش ١/٢٥٠.

(٦) «مجاز القرآن» ١/١٤٧، ٣٥٨: لا يحملنكم أو يعدينكم. هٰذا نص ما جاء في «مجاز القرآن».

(٧) «معاني القرآن» للفراء ١/٣٥، ١٩٩، ٢/٩:
لا يحملنكم، وأصله من كسب، هٰذا نص ما جاء في «معاني القرآن» للفراء.

هو الأصل في بناء جرم»[1].

لقد أخذ بقول الفراء وأبي عبيدة، ونصَّ على أنَّ هٰذا المعنى هو الأصل في بناء (جرم)، وخصَّها بهٰذا المعنى في موضع آخر من تفسيره[2].

**حاشا فعل:**

ذهب القرطبي إلى أنَّ (حاشا) في الاستثناء فعل، وذٰلك في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلهِ﴾[3]، حيث قال: «قال النحاس: وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: النصب أولى، لأنَّه قد صح أنها فعل لقولهم: حاش لزيد، والحرف لا يحذف منه...[4]، ويدلُّ على كون (حاشا) فعلاً ـ وقوع حرف الجر بعدها»[5]، وهو في ذٰلك قد تابع الفراء[6] فيما ذهب إليه من أنَّها فعل.

أما سيبويه فيرى أنَّها حرف[7]، والمبرد يرى أنَّها فعل تارة، وحرف تارة أخرى[8].

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٦/٤٤.

(٢) المصدر نفسه ٩/٢٠، وينظر: «معاني القرآن» للفراء ١/٣٥، و«مجاز القرآن» ١/١٤٧.

(٣) يوسف: ٣١.

(٤) أي: حذف الألف من (حاشا).

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ٩/١٨١.

(٦) «شرح الكافية» للرضي ١/٢٤٤.

(٧) الكتاب ٢/٢٤٩.

(٨) «المقتضب» ٤/٣٩١، وينظر: هـ(٣) وما بعده في «المقتضب» ٤/٣٩١.

والراجح عندي هو صحة ما ذهب إليه المبرد فيها، فهي فعل، حيناً، كما في هٰذه الآية، أمَّا إذا وليها اسم مجرور فهي حرف جر لا غير، كما في قول الشاعر:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ
ظَنّاً عَنِ الـمَـلْحَاةِ والشَّتْمِ[1]

**كاد واقتران خبرها بـ (أنْ):**

يرى القرطبي أنَّ عدم اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ) أجودُ من اقترانه بها، وذٰلك عندما تحدث عن قوله تعالى: ﴿يَكَادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾[2] حيث قال: «يكاد معناه: يقارب، يقال: كاد يفعل كذا، إذا قارب ولم يفعل، ويجوز في غير القرآن: يكاد أن يفعل... والأجود أن تكون بغير (أنْ) لأنها لمقاربة الحال، و(أنْ) تصرف الكلام إلى الاستقبال، وهٰذا متناف»[3].

وهو في ذٰلك يأخذ بمذهب ابن الحاجب[4]، أما سيبويه فلا يجيز دخول (أنْ) على خبر كاد إلا في الشعر[5].

**جزم جواب النهي بعد حذف الفاء:**

يرى القرطبي أنَّ الفعل الواقع في جواب النهي لا يجزم إذا حذفت

---

(١) «شرح المفصل» لابن يعيش ٤٨/٨، و«شرح التصريح على التوضيح» ٣٤٧/١، و«القرطبي ومنهجه في التفسير» /٢٦٤.

(٢) البقرة: ٢٠.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٢٢/١.

(٤) «شرح الكافية» للرضي ٣٠١/٢.

(٥) الكتاب ١٢/٣.

فاؤه إلَّا إذا صحَّ المعنى، ذكر ذٰلك وهو يتحدث عن قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ ورَسُولَهُ، ولا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا﴾[1]، حيث قال: «فتفشلوا نصب بالفاء في جواب النهي، ولا يُجيز سيبويه حذف الفاء والجزم»[2].

وقد أجاز الكسائي الجزم بعد حذف الفاء من مثل هٰذا الكلام وإن لم يصحَّ المعنى، فيجوز عنده أن يُقال: (لا تَقْرَبِ الأَسَدَ يَأْكُلْكَ)[3].

والجمهور ومنهم سيبويه لا يجيزون الجزم في جواب النهي إلا إذا صحَّ المعنى[4]، وتحقيقُ ذٰلك أَنْ نَضَعَ إِنْ قبل (لا)، فإن وجدنا المعنى صحيحاً أجزنا الجزم وإن لم نجده صحيحاً منعنا الجزم، وعلى هٰذا يجوز الجزم في مثل: لا تقرب النار فتسلم، إذ يصح أن يقال: إلَّا تقرب النار تسلم، ولا يصح الجزم بعد حذف الفاء في مثل: لا تقرب النار فتحترق، إذ لا يصحُّ من حيث المعنى أنْ يُقال: إلَّا تقرب النار تحترق[5].

ويتضح أَثرُ هٰذا الخلاف في قوله تعالى: ﴿وَتَذْهَبَ رِيْحُكُمْ﴾[6]، حيث خرجت قراءة الجمهور لها بالنصب، عطفاً على (تَفْشَلُوا) المنصوبة عند القرطبي، في حين خرجت قراءة عيسى بن عمر لها

---

(١) الأنفال: ٤٦.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٤/٨، وينظر: الكتاب ٩٧/٣.

(٣) «شرح التصريح على التوضيح» ٢٤٢/٢.

(٤) المصدر نفسه ٢٤٢/٢.

(٥) «شرح الأشموني» ٣١١/٣.

(٦) الأنفال: ٤٦.

بالجزم[1]، عطفاً على (تَفْشَلُوا) التي يجوز جزمها عند الكسائي[2] بعد حذف الفاء، إذ لا يشترط صحة المعنى.

---

(١) قرأها بالجزم كل من عيسى بن عمر والمطوعي مع خلاف بينهما في تأنيث الريح وتذكيرها، ينظر: «إتحاف فضلاء البشر» /٢٣٧.

(٢) «المحرر الوجيز» ٨/٨٣.

## جـ ـ آراؤه المتصلة بالحرف

### ثم تفيد الترتيب:

أخذ القرطبي بمذهب القائلين: أنَّ (ثم) تفيد الترتيب، وذلك في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إلى السَّماءِ﴾[1] حيث قال: «ثُمَّ، لترتيب الإخبار، لا لترتيب الأمر في نفسه»[2].

وهو في ذلك يكون قد أخذ برأي جمهور النحاة الذين قالوا بذلك[3] وخالفهم قطرب، فذهب إلى عدم إفادتها ذلك[4]. وذهب الفراء إلى أنها لترتيب الأمر بنفسه كالفاء[5]. ويقصد بإفادة (ثُمَّ) ترتيب الإخبار، أنَّ ما قبلها واقع في الذكر فقط قبل ما بعدها، ولا يلزم منها كونه واقعاً قبله في الحقيقة والواقع.

وعلى ذلك، فإن استواء الله إلى السماء لا يلزم أن يكون بعد خلق الأرض وما فيها.

وإنما يمكن أن يكون كل منهما قبل الآخر أو بعده على السواء.

### كلَّا للردع والزجر:

يرى القرطبي أنَّ (كلَّا) تفيد الردع والزجر، وقد قرر ذلك في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَنَكْتُبُ ما يَقُولُ وَنَمُدُّ له مِن العَذَابِ

---

(١) البقرة: ٢٩.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢٥٤.

(٣) الكتاب ١/٢٩١، وينظر: «مغني اللبيب» ١/١٢٦.

(٤) «همع الهوامع» ٢/١٣١.

(٥) المصدر نفسه ٢/١٣١.

مَدًّا﴾[1]، حيث قال: «معنى (كلَّا): الردع والزجر، وقال أبو بكر بن الأنباري: سمعت أبا العباس[2] يقول: لا يوقف على (كلَّا) في جميع القرآن[3]، لأنَّها جواب، والفائدة تقع فيما بعدها.

والقول الأوَّل هو قول أهل التفسير»[4].

وصرح بإفادتها ذٰلك في عدة مواضع[5].

والقرطبي في ذٰلك إنما يأخذ برأي البصريين[6]، أما الكوفيون فإنهم يرون أنَّها حرف جواب، أو أنَّها بمعنى حقًّا[7]، ولهٰذا لم يُجيزوا الوقف عليها.

**لام العاقبة والصيرورة:**

صحَّح القُرْطبي المذهب القائل: إن اللام في (ليضلوا) من قوله تعالى: ﴿رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾[8]، لام العاقبة والصيرورة حيث قال عنها: «اختلف في هٰذه اللام، وأصحُّ ما قيل فيها وهو قول الخليل وسيبويه: أنها لام العاقبة والصيرورة»[9].

---

(١) مريم: ٧٧.

(٢) يعني به ثعلباً.

(٣) «إيضاح الوقف والابتداء» ١/٤٢١.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ١١/١٤٧ـ١٤٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ١١/١٤٩، ١٩/٢١٥، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١.

(٦) الكتاب ٤/٢٣٥، وينظر: «المفصل» /٣٢٥، و«مغني اللبيب» ١/٢٠٠.

(٧) «همع الهوامع» ٢/٧٤، ٧٥.

(٨) يونس: ٨٨.

(٩) «الجامع لأحكام القرآن» ٨/٣٧٤.

فهو يصحح رأياً نسبه إلى كل من الخليل وسيبويه، إلا أنِّي لم أجد ذلك في كتاب سيبويه، ولٰكن وجدت الطبري ينسبه أيضاً إلى سيبويه[1]، وهٰذا مما يقوي صحة نسبته إليه.

وذهب الفراء[2] إلى أنها لام كي، وما أخذ به القرطبي راجح على غيره، لأنَّ جعل اللام للعاقبة يؤدي إلى تفسير الآية تفسيراً سليماً، إذ يفيد أن الله قد أعطاهم الزينة والأموال، ولٰكنهم ضَلُّوا عن سبيله، ولو حملت اللام على أنها لام كي لأصبح المعنى أن الله أعطاهم المال والزينة لِيُضِلُّوا بها عن سبيله، والمعنى الأوَّلُ أَقْوى وأولى.

**لا بمعنى لم:**

يرى القرطبي جواز دخول (لا النافية) على الفعل الماضي وإفادتها معنى (لم)، وذٰلك عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ ولا صَلَّى﴾[3] حيث قال: «أي: لم يُصدِّق ولم يُصَلِّ»[4]، وهو بذٰلك يأخذ بمذهب الكسائي والأخفش[5] في هٰذه المسألة.

**لٰكن حرف تأكيد واستدراك:**

يرى القرطبي أنَّ (لكن) تفيد التأكيد والاستدراك[6]، صرح بذٰلك

---

(١) «جامع البيان» ١١/١٠٨.

(٢) «معاني القرآن» للفراء ١/٤٧٧، وينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» ١/٤٧٧.

(٣) القيامة: ٣١.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ١٩/١١٣.

(٥) «معاني القرآن» للأخفش ٢/٥١٨، و«الجامع لأحكام القرآن» ١٩/١١٣.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢٠٤.

في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾[1]، وهو في هٰذا يأخذ برأي صاحب البسيط[2] الذي وافقه في ذٰلك ابن مالك[3].

أما جمهور النحويين فإنهم يرون أنَّها تفيد الاستدراك فقط[4].

**(لو) حرف تمنٍّ وجزاء:**

يرى القرطبي أنَّ (لو) حرف تمنٍّ وجزاء، وذٰلك في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِم وَأَبْصَارِهِمْ﴾[5] حيث قال: «لو، حرف تمنٍّ وفيه معنى الجزاء... والمعنى: ولو شاء الله لَأَطْلَعَ المؤمنين عليهم، فذهب منهم عِزَّ الإسلام بالاستيلاء عليهم وقتلهم وإخراجهم من بينهم»[6].

وهو في ذٰلك يأخذ برأي سيبويه[7]، ويخالف ابن الضائع وابن مالك اللَّذين ذهبا إلى أنها مصدرية أغنت عن فعل التمني[8].

---

(١) البقرة: ١٢.

(٢) هو ضياء الدين بن العلج، ينظر: «بغية الوعاة» ٢/٣٧٠.

(٣) «حاشية الشيخ ياسين على شرح التوضيح» ١/٢١، و«مغني اللبيب» ١/٢٩٣.

(٤) الكتاب ١/٤٣٤، و«معاني الحروف» /١٣٣، و«حاشية الصبان على شرح الأشموني» ١/٢٧٠.

(٥) البقرة: ٢٠.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢٢٤.

(٧) الكتاب ٣/٣٦.

(٨) «شرح الأشموني» ٤/٣٣، و«مغني اللبيب» ١/٢٧٤، و«حاشية الصبان» ١/٢٧٤.

**نون التوكيد:**

يرى القرطبي أنَّ (نون التوكيد) إنما تدخل على فعل الشرط عند اتصال (إن) الشرطية بـ(ما) الزائدة، لغرض التوكيد، عرض لهٰذه المسألة عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُم في الحَرْبِ﴾[1]، حيث قال: «دخلت النون توكيداً لما دخلت (ما)، هٰذا قول البصريين[2].

وقال الكوفيون: تدخل النون الثقيلة والخفيفة مع (أما) في المجازاة للفرق بين المجازاة والتخيير[3]...، والقول الأوَّلُ أَوْلى»[4].

**هل بمعنى قد:**

ذهب القرطبي إلى أنَّ (هل) تفيد معنى (قد) وذٰلك عندما تحدث عن قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى على الإِنْسَانِ حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ لم يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾[5] حيث قال عنها ما نصّه: «هل بمعنى قد، قاله الكسائي والفراء[6] وأبو عبيدة[7]، وقد حكي عن سيبويه[8] (هل) بمعنى (قد)»[9].

---

(١) الأنفال: ٥٧.

(٢) الكتاب ٣/٥١٥.

(٣) «معاني القرآن» للفراء ١/٤١٤.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ٨/٣٠.

(٥) الإنسان: ١.

(٦) «معاني القرآن» للفراء ٣/٢١٣.

(٧) «مجاز القرآن» ٢/٢٧٩.

(٨) الكتاب ٣/١٨٩.

(٩) «الجامع لأحكام القرآن» ١٩/١١٨، وينظر: «المقتضب» ١/٤٣، ٣/٢٨٩، و«مغني اللبيب» ٢/١٥، و«همع الهوامع» ٢/٧٧.

فالقرطبي في هٰذا قد أخذ بمذهب كثير من النحاة، كما يتضح ذلك من نصه السابق ولقد خالفهم جماعة، من بينهم أبو حيان وابن هشام الأنصاري[1].

وما ذهب إليه القرطبي راجح على رأي المخالفين، ذٰلك لكون معنى الآية يفيد تحقق وقوع هٰذا الإتيان، ولا يفيد الاستفهام عن وقوعه، وذٰلك واضح من السياق وواقع الحال.

---

(١) «البحر المحيط» ٣٩٣/٨، وينظر: «مغني اللبيب» ١٥/٢، و«همع الهوامع» ٧٧/٢.

## د ـ التوابع

### النعت:

### اسم الإشارة ينعت بما فيه الألف واللام:

أخذ القرطبي بمذهب القائلين بكون اسم الإشارة يوصف، إلا أنه لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام، اسماً كان أو صفةً، وذلك عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ولا تَقْرَبَا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ﴾[1]، حيث قال: «الاسم المبهم[2] ينعت بما فيه الألف واللام، لا غير، كقولك: مررت بهٰذا الرجل وبهٰذه المرأة، وهٰذه الشجرة»[3].

وهو في ذٰلك قد أخذ برأي البصريين وابن مالك[4] في هٰذه المسألة.

أما الكوفيون فإنهم لا يجيزون وقوع اسم الإشارة نعتاً، أو منعوتاً[5].

### العطف على الضمير المرفوع والمستتر:

ذهب القرطبي إلى عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المستتر إلا بعد تأكيده بضمير منفصل إن لم يكن هناك فاصل ما، وذٰلك في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿أُسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ

---

(١) البقرة: ٣٥.

(٢) يعني به اسم الإشارة.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٣٠٤.

(٤) الكتاب ٢/٧، ٨، وينظر: «شرح المفصل» لابن يعيش ٣/٥٧.

(٥) «شرح المفصل» لابن يعيش ٣/٥٨، وينظر: «همع الهوامع» ٢/١١٨.

الـجَنَّـةَ﴾[1]، حيث قال: «لا يجـوز اسكن وزوجـك، ولا اذهب وربك»[2]، وهٰذا هو رأي البصريِّين[3]، أما الكوفيون فإنهم يجيزون ذٰلك من غير أنْ يُؤكَّد ذٰلك الضمير بضمير منفصل[4].

وما أخذ به القرطبي من مذهب البصريين ـ هنا ـ راجح على غيره، ذٰلك لوروده في القرآن الكريم، من ذٰلك الاية السابقة، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾[5][6].

---

(١) البقرة: ٣٥.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٣٠٠.

(٣) الكتاب ١/٢٧٨، و«المقتضب» ١٣/٢١٠.

(٤) «معاني القرآن» للفراء ١/٣٠٤، و«همع الهوامع» ٢/١٣٨، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» ٢/٤٧٤.

(٥) المائدة: ٢٤.

(٦) «شرح المفصل» لابن يعيش ٣/٧٦، و«همع الهوامع» ٢/١٣٩، و«القرطبي ومنهجه في التفسير» /٢٦٦.

## هـ ـ مسائل متفرقة

### إضافة (الآل) إلى المضمر

صحَّح القرطبي جواز إضافة (الآل) إلى المضمر في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾[1] حيث قال: «اختلف النحاة: هل يضاف (الآل) إلى المضمر أو لا؟

فمنع ذٰلك النحاس والزبيدي والكسائي، قالا: يقال: اللَّهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، ولا يقال: وآله... وذهبت طائفة أخرى إلى أنَّ ذٰلك يقال: منهم ابن السيد وهو الصواب»[2].

والراجح عندي ما صحَّحه القرطبي، وذٰلك لأن السماع يؤيده من ذٰلك قول عبدالمطلب:

لا هُمَّ إنَّ العبدَ يَمْـ ـنَعُ رَحلَه فامنع حِلالَكْ[3]
وانصر على آل الصَّلِيـ ـبِ وعَابِدِيْهِ اليَوْمَ آلَكْ

وقول الأعشى:

كَانَتْ بَقِيَّةُ أَرْبَعٍ فَغَنِمْتُها
لَمَّا رضيتُ مِن النِّجَابَةِ آلَها

### حذف جواب (لمّا):

يرى القرطبي جواز حذف جواب (لمّا) وذٰلك عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا به وأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوه في غَيَابَةِ الجُبِّ وأَوْحَيْنَا

---

(١) البقرة: ٤٩.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٣٨٣، و«الإقتضاب» ١/٣٥.

(٣) حلالك: يقصد سكان حرمك، ينظر: «اللسان» (حل).

إِلَيْهِ﴾[1]، حيث قال: «جـواب (لمّـا) محذوف، أي: فلما ذهبوا به وأجمعوا على طرحه في الجب عظمت فتنتهم»[2].

والقرطبي في هٰذا قد أخذ برأي البصريين[3] الذين أجازوا حذف جواب لما، بخلاف الكوفيين الذين يرون أنَّ الجواب هنا هو: (وأوحينا)[4].

وخلافهم هنا مبني على خلافهم في جواز زيادة الواو العاطفة: فالبصريون لم يجيزوا ذٰلك، وأجازه الكوفيون مع (لمَّا) و(حتَّى)[5]. فمن أجازها جعل الجواب ما وقع بعد الواو، وهو قوله: ﴿وأوحينا إليه﴾، ومن لم يجز زيادتها جعل الجواب محذوفاً.

والراجح من هٰذا رأي القرطبي، لكثرة وقوع حذف الجواب في العربية[6]، ولوروده في القرآن الكريم[7].

**الحَمْلُ على المعنى واللفظ:**

أجاز القرطبي الحَمْلَ على معنى (من) ولفظها، لمجيء الضمير

---

(١) يوسف: ١٥.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١٤٢/٩.

(٣) الكتاب ١٠٣/٣، وينظر: «المقتضب» ٨١/٢.

(٤) «معاني القرآن» للفراء ٢١١/٢، وينظر: «البيان في غريب إعراب القرآن» ١٦٦/٢.

(٥) «معاني القرآن» للفراء ١٠٧/١، وينظر: «مجالس ثعلب» /٧٤، و«الإنصاف» ٤٥٦/٢.

(٦) «المقتضب» ٧٩/٢، و«مغني اللبيب» ٢٧٣/٢.

(٧) من ذٰلك قوله تعالى: ﴿ولو كنتم في بروج مشيدة وإن تصبهم حسنة﴾ [النساء: ٧٨]. و«الجامع لأحكام القرآن» ٢٨٢/٥، و«مغني اللبيب» ٢٧٤/٢.

العائد عليها تارة مفرداً، وتارةً جمعاً، جاء ذٰلك في حديثه عن قوله تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ فِيْهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيْهَا ويَسْفِكُ الدِّماءَ﴾[1]، حيث قال: «يُفسد، على اللفظ، ويجوز في غير القرآن: يفسدون على المعنى، وفي التنزيل: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[2] على اللفظ، و: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[3] على المعنى، ويسفك، عطف عليه، ويجوز فيه الوجهان»[4].

ومن ذٰلـك أيضـاً ما جاء في توجيه قراءة يعقوب: (مَنْ تَأْتِ)، و(تَقْنُت) بالتاء فيهما من قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾[5]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ﴾[6]، حيث قال: «قرأ يعقوب: (مَنْ تَأْتِ)، و(تَقْنُت) بالتاء من[7] فوق، حملاً على المعنى»[8].

---

(١) البقرة: ٣٠.

(٢) الأنعام: ٢٥.

(٣) يونس: ٤٢.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢٧٥.

(٥) الأحزاب: ٣٠.

(٦) الأحزاب: ٣١.

(٧) «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» ٢/١٧٩.

(٨) «الجامع لأحكام القرآن» ١٤/١٧٦.

## «موقفه من النحاة السابقين»

إذا ألقينا نظرة على ما تقدم من مسائل نحوية، تتضح لنا عدة أمور هي:

أ ـ ترجيحه في الغالب موقف البصريين[1] من تلك المسائل.

ب ـ وقد يرجح موقف الكوفيين[2] منها، ولتوضيح ذلك بصورة أوسع سأعرض أمثلةً أخرى لموقفه من أصحاب هٰذين المذهبين:

**(أ) ترجيحه موقف البصريين كثيراً:**

قلت إنه كثيراً ما يرجح موقف البصريين ويأخذ بآرائهم سواء أكانت في مسائل خلافية أم كانت في إعراب الآيات القرآنية.

**١ ـ المسائل الخلافية:**

من المسائل الخلافية التي رجَّح فيها رأيهم أذكر هٰذه المسائل، وهي:

أ ـ كون ضمير الرفع للمتكلم المفرد المنفصل مكوناً من (الهمزة والنون) فقط، وما جاء بعدهما، فهو للتقوية أو لإظهار الحركة[3].

ب ـ دلالة حسب على الرجحان واليقين[4].

---

(١) ينظر هٰذا الكتاب /١٢٦، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢.

(٢) ينظر هٰذا الكتاب/ ١٢٨، ١٣٧، ١٤٥.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٨٧/٣، وينظر: الكتاب ٢٢٧/٤ـ٢٢٨.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٤٨/٦.

جـ ـ كون (ما) تعمل عمل ليس[1].

د ـ جواز حذف جواب (إذا الشرطية)[2].

هـ ـ كون (وي) حرف تندم[3].

هٰذه أمثلة مما رجح فيها مذهب البصريين في المسائل الخلافية، وهي كافية لبيان موافقته لهم، وهناك مواضع أخرى كثيرة ترددت في كتابه لا أرى كثير فائدة في ذكرها لأنَّ في ذٰلك إطالة للبحث، وسأكتفي بذكر مواضعها في الهامش رغبةً مني في الإيجاز والاختصار[4].

**٢ ـ إعراب الآيات:**

ومن ترجيحه للبصريين في إعراب الآيات، أذكر ثلاثة أمثلة، هي:

أ ـ إعراب: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرامِ قِتالٍ فِيهِ﴾[5] بدلاً، وأعربها الكوفيون مجرورة بـ(عن) المحذوفة[6].

إعراب: ﴿المُقِيْمِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وما

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ١٨١/٩، وينظر: الكتاب ٥٧/١ ، ٥٩.

(٢) المصدر نفسه ٣٤٢/١١، وينظر: الكتاب ١٠٣/٣، و«مغني اللبيب» ٢٧٣/٢.

(٣) المصدر نفسه ٣١٨/١٣، وينظر: الكتاب ١٥٤/٢، و«هـ(٦) في الكتاب» ١٥٤/٢، حيث نقل قول السيرافي فيها.

(٤) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٢٠١/١، ٣٩/٢، ٣٧٤/٨، ١٤٢/٩، ٢٠٤/١٠، ٣٤٢/١١، ٦٣/١٣، ٣١٨، ١٠٦/١٤، ٣٨٢/١٧، ٢٦٩/١٨.

(٥) البقرة: ٢١٧.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ٤٤/٣، وينظر: «معاني القرآن» للفراء ١٤١/١.

أُنْـزِلَ مِنْ قَبْلِكَ والمُقِيمِينَ الصَّـلاةَ﴾[1] منصوباً على المدح، وأعربه الكوفيون معطوفاً على (ما) في قوله تعالى: ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾، أي: (وبالمقيمين)[2].

جـ- إعـراب: ﴿فَـرِيضَـةً﴾ من قوله تعالى: ﴿يُوصِيْكُمُ الله في أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ، فإنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا ما تَرَكَ... من بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوْصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْـرَبُ لَكُمْ نَفْعَـاً فَريضـةً مِنَ الله﴾[3] مفعـولاً مطلقاً، وأعربها الكوفيون حالاً مؤكَّدة[4].

وهنـاك مواضـع أخـرى جاء فيها رأيه موافقاً لرأي البصريين في الإعـراب[5]، لا أرى ضرورة في سردها، لأنَّ ما ذكرته يعطينا فكرةً واضحة عن موافقته للبصريِّين كثيراً.

وموافقة القرطبي للبصريين الكثيرة لا تعني أنه لم يُخَطِّئهم أو يَرُدَّ عليهم، فقد جاءت في تفسير مواضع قليلة ردَّ فيها عليهم جميعاً، أو ردَّ على بعضهم، من ذٰلك تخطئته الأخفش في قوله: إنَّ اللاَّم من قوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَى إِلَيْه أَفْئِدَةٌ﴾[6] لام أمر مثلاً[7]، وعلَّل ذٰلك، بأنَّها

---

(١) النساء: ١٦٢.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١٥/٦، وينظر: الكتاب ٦٣/٢، و«جامع البيان» ١٤/٦.

(٣) النساء: ١١.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ٧٥/٥.

(٥) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٢٢٧/٢، ٤٥/٣، ٣٣٦، ٣٩٦/٦، ١٥٦/٩.

(٦) الأنعام: ١١٣.

(٧) «الجامع لأحكام القرآن» ٦٩/٧، وينظر: «المحرر الوجيز» ١٣٤/٦، و«البحر

لو كانت لام أمر، كما يرى الأخفش ذٰلك ـ لقال: (ولْتَصْغَ) بحذف الألف منها للجزم[1].

**ب ـ ترجيحه موقف الكوفيين قليلاً:**

وهو إذ يرجح موقف البصريين أو يأخذ بآرائهم كثيراً، فإنه قد يرجح موقف الكوفيين أيضاً، إلا أنَّ ذٰلك قليل، وغالباً ما يكون في إعراب الآيات، أذكر من ذٰلك إعرابهم: ﴿المُوْفُونَ﴾[2] عطفاً على (من)[3] في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ باللهِ﴾[4].

وكان كثيراً ما يُضعِّف أقوالهم، أذكر من ذٰلك هٰذه المسائل:

١ ـ كون ﴿خالصةً﴾[5] مؤنثة لتأنيث الأنعام، وهو رأي الفراء[6]، وقوَّى قول الأخفش: إنَّ الهاء هنا للمبالغة[7].

٢ ـ إعراب: ﴿فَرِيضَةٌ مِنَ اللهِ﴾[8] رفعاً على القطع وهو قول

---

= المحيط» ٤/٢٠٨، ولم يتطرق الأخفش لهٰذه المسألة عند حديثه عن هٰذه الآية.

ينظر: «معاني القرآن» للأخفش ٢/٢٨٦.

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٧/٦٩.

(٢) البقرة: ١٧٧.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٢/٢٣٩، وينظر: «معاني القرآن» للفراء ١/١٠٥.

(٤) البقرة: ١٧٧.

(٥) الأنعام: ١٣٩.

(٦) «معاني القرآن» للفراء ١/٣٥٨.

(٧) «معاني القرآن» للأخفش ١/٣٤٢، و«الجامع لأحكام القرآن» ٧/٩٥.

(٨) التوبة: ٦٠.

الكسائي[1]، وأخذ بقول سيبويه في إعرابها نصباً على المصدرية[2].

٣ - إعراب: ﴿كَمْ﴾ في موضع رفع بـ ﴿يَهْدِ﴾[3] وهو رأي الفراء[4]، وأخذ بمذهب البصريين في إعرابه منصوباً بـ ﴿أَهْلَكْنَا﴾[5].

وهناك مواضع أخرى كثيرة مبثوثة في ثنايا تفسيره سأكتفي بالإشارة إلى مواضع منها في الهامش[6]، لأنَّ سردها كلِّها أو جُلِّها يدعو إلى إطالة البحث، والقصد هو بيان موقفه وما ذكرته يكفي لتوضيح ذٰلك وإبانته.

من ذٰلك كله يتبيَّن لنا أنَّ القرطبي على الرغم من ميله القوي إلى البصريين في كثير من مواقفه في مسائل الخلاف أو إعراب الآيات كان يختار ما يراه مناسباً من آراء النحاة السابقين له بصرف النظر عن كون صاحب ذٰلك الرأي بصرياً كان أم كوفياً، وكان كثيراً ما يردُّ الرأي الذي لا يميل إليه أيّاً كان قائله من النحاة السابقين له، مما يدل على استقلال منهجه ووضوح شخصيته.

وعلى ذٰلك فإنه قد سار في نفس الطريق الذي سار عليه أغلب النحاة المتأخرين، من ميل إلى البصريين، وتفضيل آرائهم على آراء الكوفيين في كثير من المسائل، من غير أن يفقد استقلاله في الرأي

---

(١) «معاني القرآن» للفراء ١/٤٤٤.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ٨/١٩٢.

(٣) السجدة: ٢٦.

(٤) «معاني القرآن» للفراء ٢/٣٣٣.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ١٤/١١٠.

(٦) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٢/٢٧، ٣/٤٥، ٤/٧٠، ٥/٧٥، ١٩/٨٥.

أو النهج الذي يختاره أو يسير عليه.

ولهٰذا كان يردُّ على البصريين آراءهم إذا وجد أنها غير صحيحة وهٰذا هو المنهج السليم القائم على الأخذ بالآراء التي يراها صحيحة من غير تعصب لفريق ضد فريق.

## ثانياً: مصطلحه النحوي

بدأ المصطلح النحوي مع بدء الدراسات النحوية، وبما أنَّ الدراسات النحوية بدأت بصرية، وعلى أيدي البصريين فإنَّ المصطلح النحوي قد بدأ كذلك بصرياً[1] في نشأته الأولى.

ولمَّا بدأتْ حلقة الدرس النحوي تتسع في الكوفة وتنمو، سعى نحاة هٰذا العصر إلى تمييز نحوهم عن نحو من سبقهم من البصريين، وكان مما خالفوهم فيه المصطلح الذي استعملوه في عباراتهم، فجاء مصطلحهم في كثير من الأحيان مختلفاً عن مصطلح البصريين[2].

وعلى مرِّ الزمن تداخلت المصطلحات، وشاع مصطلح كل من البصريين والكوفيين في الدراسات النحوية، فضلاً عن أن هناك مصطلحات مشتركة استعملها الفريقان منذ بدء الدرس النحوي، وعلى هٰذا نستطيع أن نقسم المصطلح النحوي على ثلاثة أنماط، هي:

(أ) مصطلح نحوي مشترك.

(ب) مصطلح نحوي بصري.

(جـ) مصطلح نحوي كوفي.

ومن خلال دراستي الجهود النحوية للقرطبي في تفسيره، اتضح لي أنه قد استعمل المصطلح النحوي بأنواعه الثلاثة المتقدم ذكرها، ومرجع ذٰلك اختلاف الموارد التي أخذ عنها، والتي كانت لمختلف النحاة السابقين: بصريين كانوا أم كوفيين، فنقل عنهم ما قالوه، بالمصطلح

(١) «مدرسة الكوفة» /٣٠٣، وينظر: «المدارس النحوية» /١٣٤، و«المصطلح النحوي» /٢١.

(٢) «المدارس النحوية» /١٣٥، وينظر: «المصطلح النحوي» /١٦٢.

الذي استعملوه.

وفيما يأتي عرضٌ لأمثلة من مصطلحه النحوي على وفق التقسيم المذكور وبحسب الترتيب الهجائي لهٰذه المصطلحات.

**(أ) المصطلحات المشتركة:**

استعمل القرطبي في تفسيره عدداً من المصطلحات النحوية المتشركة بين نحاة البصرة والكوفة، التي لم يُخْتَلَفْ في تسميتها بين نحاة المذهبين، وسائر النحاة الذين جاؤوا بعد اختلاط المذاهب النحوية في القرون المتأخرة التي سبقت ظهور القرطبي.

وفيما يأتي عرض لهٰذه المصطلحات، وسأقرن كلًّا منها بمثال، وأشير في الهامش إلى مواضع أخرى جاء فيها استعمال القرطبي لهٰذا المصطلح وذٰلك على النحو الآتي:

**١ ـ الابتداء[١]:**

استعمل القرطبي مصطلح (الابتداء) في تفسيره كثيراً[٢]، من ذٰلك ما أورده عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿الحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فلا تَكُونَنَّ مِنَ المُمْتَرِينَ﴾[٣].

حيث ذكر وجود قراءة بنصب (الحق)[٤]، وأنه يُرَجِّحُ قراءة الجمهور لها بالرفع، فقال: «الرفع على الابتداء، أو على إضمار مبتدأ»[٥].

---

(١) ورد مصطلح (الإبتداء) في الكتاب، ينظر: ١/٢٢، ٣٧، ٦٤، ١٤١، ٢/٧٨، ١٢٢، ٣٤٢، وفي «معاني القرآن» للفراء، ينظر: ١/٢٧١، ٢/١٠، ٧٣، ٣/١٣.

(٢) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن» ٧/٩٥، ٨/٣٦٨، ١١/٢٩٨، ١٢/١٥٩، ١٥/٢٢٥، ٣٦٧.

(٣) البقرة: ١٤٧.

(٤) وهي قراءة علي بن أبي طالب، ينظر: «الجامع لأحكام القرآن» ٢/١٦٣.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ٢/١٦٣.

ويلاحظ في هٰذا النص أنَّ القـرطبي استعمـل أيضـاً مصـطلح (المبتدأ) وهو أيضاً من المصطلحات المشتركة بين البصريين والكوفيين[1].

**٢ ـ الاستثناء[2]:**

استعمل القرطبي في تفسيره مصطلح (الاستثناء) كثيراً[3] أيضاً، من ذٰلـك ما أورده في حديثه عن قوله تعالى: ﴿خَالِدِيْنَ فِيْهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ والأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾[4]، حيث قال: «إلَّا ما شاء ربك في موضع نصب، لأنَّه استثناء ليس من الأول، وقد اختلف فيه على أقوال عشرة:

الأول: أنَّه استثناء من قوله: ﴿فَفِي النَّارِ﴾...

الثاني: أن الاستثناء إنما هو للعصاة من المؤمنين في إخراجهم بعد مدة من النار...

الثالث: أن الاستثناء من الزفير والشهيق...

السادس: أنه استثناء من الإخراج...

---

(١) استعمله كل من سيبويه والفراء.

ينظر: الكتاب ١/٢٤، و«معاني القرآن» للفراء ١/٧١، و«الطبري النحوي» /١٩١.

(٢) ذكره سيبويه في الكتاب.

ينـظر: ١/٣٦٠، ١٦٣، ١٧٣، ٢/٣٠٩، ٣٢٠، ٣٣٠، ٣٥٠، وينـظر: «الأصـول في النحـو» ١/٣٥٣، وذكـره الفـراء في «معاني القرآن»، ينظر: ١/٢١٠، ٢/٢٢٧، ٣٨٢.

(٣) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن» ٢/٣٧، ٩/٤٠، ١٠١، ١٨١، ١٣/١٦٠.

(٤) هود: ١٠٧.

التاسع والعاشر: وهو أن قوله تعالى: ﴿إلاَّ ما شاء ربُّك﴾ إنما ذٰلك على طريق الاستثناء الذي ندب الشرع إلى استعماله في كل كلام...

فهو استثناء واجب، وهٰذا الاستثناء في حكم الشرط كذٰلك، كأنَّه قال: إن شاء ربك، فليس يوصف بمتصل ولا منقطع[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ القرطبي قد استعمل جملة مصطلحات في هٰذا النص، وكلها لها ارتباط بمصطلح الاستثناء مثل: استثناء واجب ومتصل ومنقطع.

**٣ ـ الحـــال[2]:**

استعمل القرطبي مصطلح الحال كثيراً[3]، من ذٰلك ما أورده في حديثه من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هٰذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا﴾[4]، حيث قال: «قرأ قتادة: (خالصةً) بالنصب[5] على الحال من الضمير في الظرف الذي هو صلة لـ (ما) وخبر المبتدأ محذوف»[6].

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٩/٩٩.

(٢) ذكره سيبويه في الكتاب، ينظر: ١/٤٤، ٢/٦٠، وينظر: «المصطلح النحوي» /١٠٧، وذكره الفراء في «معاني القرآن»، ينظر: ١/٣٠١.

(٣) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن» ٥/٧٥، ٧/٩٨، ١٥/٢٩٠، ١٦/٥٣، ١٧/١٣٠.

(٤) الأنعام: ١٣٩.

(٥) «معاني القرآن» للفراء ١/٣٥٨، وينظر: «معجم القراءات القرآنية» ٢/٣٢٤.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ٧/٩٦.

### ٤ ـ الخبـــر[١]:

استعمل مصطلح (الخبر) في تفسيره كثيراً[٢]، من ذلك ما ذكره عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ والَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ على الكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾[٣]، حيث قال: «محمد مبتدأ، ورسولٌ خبر... والذين معه عطف على المبتدأ، والخبر فيما بعده، فلا يوقف على هٰذا التقدير على (رسول الله).

وعلى الأوَّل يوقف على (رسول الله) الخبر، والذين معه ابتداء ثان، وأشداء خبره، ورحماء خبر ثان»[٤].

### ٥ ـ الـــذم[٥]:

ومن المصطلحات التي استعملها القرطبي في تفسيره كثيراً[٦] الذم من ذلك ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾[٧]، حيث قال: «صم، أي: هم صم، فهو خبر ابتداء مضمر، وفي قراءة

---

(١) ذكره سيبويه في الكتاب، ينظر: ١/٢٢، ١٤١، ٢٥٦، ٣٨١، ٤٠٢، ٢/٣٦، ١٢٨، ٣٥٩.

وذكره الفراء في «معاني القرآن»، ينظر: ١/١١، ٢/٥٤، ٢١٠.

(٢) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن» ٥/١٩٢، ٧/٩٥، ١١/٢٩٨، ١٥/٣٣٧، ١٩/١٥٣.

(٣) الفتح: ٢٩.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ١٦/٢٩٢.

(٥) استعمله كل من سيبويه والفراء، ينظر: الكتاب ٢/١٧٩، و«معاني القرآن» للفراء ١/١٦، ٣/٢٩٨.

(٦) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢١٤، ١٤/٢٤٧، ٢٠/٢٤٩.

(٧) البقرة: ١٨.

عبدالله بن مسعود وحفصة: صماً بكماً عمياً[1]، فيجوز النصب على الذم، كما قال تعالى: ﴿مَلْعُونِيْنَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا﴾[2]، وكما قال: ﴿وامرأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾[3]، وكما قال الشاعر:

سَقَوني الخَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُوني
عُدَاةَ اللهِ من كَذِبٍ وَزُورِ

فنصب (عداة الله) على الذم»[4].

## ٦ ـ المدح[5]:

المدح من المصطلحات التي استعملها القرطبي في تفسيره كثيراً[6]، من ذلك ما ذكره عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا﴾[7]، حيث قال: قرآناً عربياً في نصبه وجوه، قال الأخفش[8]: هو نصب على المدح»[9].

---

(١) «معاني القرآن» للفراء ١/١٦، وينظر: «معجم القراءات القرآنية» ١/٣٢.

(٢) الأحزاب: ٦١.

(٣) «اللهب»/٤.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢١٤.

(٥) ذكره سيبويه في كتابه ٢/١٧٩، وذكره الفراء في «معاني القرآن»، ينظر: ١/١٦، ١٠٥، ١٠٧.

(٦) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٦/١٥، ٨/٣٣٤، ١٩/١٣٩.

(٧) فصلت: ٣.

(٨) «معاني القرآن» للأخفش ٢/٢٦٤.

(٩) «الجامع لأحكام القرآن» ١٥/٣٣٧.

٧ ـ النـــداء[١]:

واستعمـل في تفسيره مصطلح النداء كثيراً[٢]، من ذلك ما ذكره عندما تحدث عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[٣]، حيث قال: «والله، الواو: واو القسم، ربنا: نعت لله عز وجل، أو: بدل، ومن نصب[٤]، فعلى النداء، أي: يا ربنا، وهي قراءة حسنة، لأن فيها معنى الاستكانة والتضرع، إلا أنه فصل بين القسم وجوابه بالمنادى»[٥].

ويلاحظ في هٰذا النص أنه استعمل مصطلح (المنادى) المرتبط بمصطلح (النداء)، وهو أيضاً من المصطلحات المشتركة بين البصريين والكوفيين[٦].

---

(١) ذكـره سيبويه في كتابه، ينظر: ١/٥٣، ٢٩١، ٢/١٨٣، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٨٧، وينظر: «الأصول في النحو» ١/٤٠٠، وذكره الفراء في «معاني القرآن» ١/٢١٠، ٢/١٧٥.

(٢) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٦/٣٩٦، ٤١٣، ١١/٢٩٨، ١٥/٢٢، ١٦/٧.

(٣) الأنعام: ٢٣.

(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي، ينظر: «إتحاف فضلاء البشر»/٢٠٦، و«معجم القراءات القرآنية» ٢/٢٥٩.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ٦/٤٠٣.

(٦) استعمله كل من سيبويه والفراء، ينظر: الكتاب ٢/١٨٣، و«معاني القرآن» للفراء ١/٢١٠.

## ٨ ـ النعـــت[١]:

المشهور أن النعت مصطلح كوفي[٢]، غير أنِّي وجدت كلاًّ من سيبويه والفراء يستعملانه على السواء[٣]، فليس الأمر كما ذكره بعض الباحثين المحدثين من أنَّ الفراء أوَّلُ من استعمل مصطلح النعت[٤].

والنعت والصفة شيء واحد عند جمهور النحاة، وفرق بينهما بعضهم: فالصفة ما كان فعلاً، كالضارب والخارج، أمَّا النعت، فما كان حلية كالطويل والقصير[٥].

وعلى هٰذا يكون النعت مصطلحاً مشتركاً بين نحاة المذهبين[٦]، وقد استعمله القرطبي في تفسيره كثيراً[٧]، من ذٰلك ما أورده عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوْسَى الكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذي أَحْسَنَ﴾[٨]، حيث قال: «على الذي أحسنَ، قرىء بالنصب والرفع[٩]، . . . ومن نصب فعلى أنَّه ماض داخل في الصلة، هٰذا قول البصريين، وأجاز

---

(١) ذكره سيبويه في كتابه، ينظر: ١/٤٢١، ٢/٣٥، ١٠٦، وذكره الفراء في «معاني القرآن»، ينظر: ١/١١٢، ١٩٨، ٢/١٤٥، ١٤٦.

(٢) «همع الهوامع» ٥/١٧١، و«مدرسة الكوفة» /٣١٤.

(٣) الكتاب ١/٢١٠، و«معاني القرآن» للفراء ١/١١٤.

(٤) «المدارس النحوية» /٢٠٢.

(٥) «شرح المفصل» لابن يعيش ٣/٤٧.

(٦) «التوابع في كتاب سيبويه» /١١٣.

(٧) ينظر مثلاً: «الجامع لأحكام القرآن» ٦/٣٩٦، ١٥/١٢٩، ٢٢٥، ١٩/١٨٥.

(٨) الأنعام: ١٥٤.

(٩) قراءة الجمهور بنصب (أحسن)، وقرأ الحسنُ والأعمش، وآخرون بالرفع، ينظر: «معجم القراءات القرآنية» ٢/٣٣٥.

الكسائي والفراء[1] أن يكون اسماً، نعتاً للذي، وأجازا مررت بالذي أخيك، ينعتان الذي بالمعرفة وما قاربهـا، قال النحاس: هٰذا محال عند البصريين لأنَّه نعت للاسم قبل أن يَتِمَّ»[2].

وهناك مصطلحات مشتركة أخرى استعملها القرطبي في تفسيره، أذكر منها كلًّا من: الاستفهام[3]، والاسم[4]، والإضافة[5]، والإغْراء[6]، والأمر[7]، والتأنيث[8]، والتذكير[9]، والتعجب[10]، والتنوين[11]، والجزم[12]،

---

(١) «معاني القرآن» ١/٣٦٥.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ٧/١٤٣، وينظر: «إعراب القرآن» للنحاس ١/٥٩٣.

(٣) المصدر نفسه ١١/١٧١، وينظر: الكتاب ٣/١٧٣.

(٤) المصدر نفسه ٤/١١٤، وينظر: الكتاب ٤/٢١٨، و«معاني القرآن» ١/٢٤١.

(٥) المصدر نفسه ٢٠/١٢، وينظر: الكتاب ٣/٤١٢، و«معاني القرآن» ٢/٢٥٤.

(٦) المصدر نفسه ١٥/٢٣٠، وينظر: الكتاب ١/٢٥٣، و«معاني القرآن» للفراء ٢/٤١٤، و«المصطلح النحوي» /٥٧.

(٧) المصدر نفسه ١٨/١٦٩، وينظر: الكتاب ١/١٣٧، و«معاني القرآن» للفراء ١/١٦٠.

(٨) المصدر نفسه ١١/١٤١، وينظر: الكتاب ٢/٣٨، و«معاني القرآن» للفراء ١/٤١٨.

(٩) المصدر نفسه ١١/٢١٤، وينظر: الكتاب ٣/٢٤١، و«معاني القرآن» للفراء ١/٤١٨.

(١٠) المصدر نفسه ١١/٨٣، وينظر: الكتاب ٣/٤٩٧، و«معاني القرآن» للفراء ١/١٧٠.

(١١) المصدر نفسه ١٨/١٦١، وينظر: الكتاب ١/٢٢، و«معاني القرآن» للفراء ١/٤٣١.

(١٢) المصدر نفسه ٦/٢٠٩، وينظر: الكتاب ٣/٩، و«معاني القرآن» للفراء ١/١٦١.

**والجزاء[1]، والرفع[2]، والشرط[3]، والعطف[4]، والفعل[5]، والفاعل[6]، والقسم[7]، والمصدر[8]، والمضاف[9]، والمضاف إليه[10]، والمعرفة[11]،**

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٩٦/١٨، وينظر: الكتاب ٩٥/٣، و«معاني القرآن» للفراء ١٦٠/١.

(٢) المصدر نفسه ٢٦٧/١، وينظر: الكتاب ٦١/١، و«معاني القرآن» للفراء ٤٠٤/١.

(٣) المصدر نفسه ٢٨١/١، وينظر: «المقتضب» ٧٧/٢، و«معاني القرآن» للفراء ١٩٤/١.

(٤) المصدر نفسه ١٧٢/١٧، وينظر: الكتاب ١٩٢/٢، و«معاني القرآن» للفراء ٣٣/١.

(٥) المصدر نفسه ٢٢٣/١٧، وينظر: الكتاب ١٢/١، و«معاني القرآن» للفراء ١٩٦/١.

(٦) المصدر نفسه ٣/١٦، وينظر: الكتاب ١٤/١، و«معاني القرآن» للفراء ١٩٧/١.

(٧) المصدر نفسه ٢٢٣/١٧، وينظر: الكتاب ٤٩٦/١٣، و«معاني القرآن» للفراء ٢٦٣/٣.

(٨) المصدر نفسه ١٢/٢٠، وينظر: الكتاب ٤٥/٤، و«معاني القرآن» للفراء ٦٣/٣.

(٩) المصدر نفسه ٢٠٤/١٧، وينظر: الكتاب ٢٧٦/٢، و«معاني القرآن» للفراء ٣٩/٢.

(١٠) المصدر نفسه ١٣٤/١١، وينظر: الكتاب ٢٨٠/٢، و«معاني القرآن» للفراء ٣٩/٢.

(١١) المصدر نفسه ٢٥٢/١٥، وينظر: الكتاب ٦/١، و«معاني القرآن» للفراء ٢٤٤/١.

المفعول به[1]، والنكرة[2]، والنهي[3].

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ١٥/٢٣٢، وينظر: الكتاب ١/٣٧، و«معاني القرآن» للفراء ١/١٩٧.

(٢) المصدر نفسه ١٧/٢٠٥، وينظر: الكتاب ١/٢٢، و«معاني القرآن» للفراء ١/٢٤٤.

(٣) المصدر نفسه ١١/٢١٥، وينظر: الكتاب ١/١٣٨، و«معاني القرآن» للفراء ١/١٦٠.

## ب ـ المصطلحات البصرية

### ١ ـ البــدل[١]:

ذكره القرطبي في تفسيره كثيراً[٢]، من ذٰلك ما أورده في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ الله به أَنْ يُوْصَلَ﴾[٣] حيث قال: «ما، في موضع نصب بـ(يقطعون)، و(أَنْ) إن شئت كانت بدلاً من (ما)، وإن شئت من الهاء في (به)»[٤].

### ٢ ـ الجــر[٥]:

ومن المصطلحات التي استعملها القرطبي في تفسيره كثيراً مصطلح (الجر)[٦]، من ذٰلك ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذٰلِكَ كَتَبْنَا على بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ في الأَرْضِ﴾[٧]، حيث قال: «قرأ العامة (فسادٍ) بالجر، على معنى: (أو بغير فسادٍ)»[٨].

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٧٥، ١٩٩، ٢/٢٢٤، و«المقتضب» ٣/٢٧١، ٢٧٢، و«التوابع في كتاب سيبويه» /١١٥.

(٢) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن» ٤/٦٤، ٥/١٦، ٩/٣٦، ١٤/٢٠٩، ١٥/٢٤، ٢٩٠.

(٣) البقرة: ٢٧.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢٤٧.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٩٢، ٢/٩٠، ٣/٩، و«الطبري النحوي» /١٤٥.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ١٦/٧، ١٩/١٤٦، ٢٠/١٤٠.

(٧) المائدة: ٣٢.

(٨) «الجامع لأحكام القرآن» ٦/١٤٦.

### ٣ ـ الصرف وتركه[١]:

استعمل القرطبي مصطلح (الصرف)، و(تركه) كثيراً[٢]، منها ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا مِصْرَاً فَإِنَّ لَكُمْ ما سَأَلْتُمْ﴾[٣]، حيث قال: «مصراً، بالتنوين منكراً، قراءة الجمهور... قال: مجاهد وغيره: فمن صرفها أراد مصراً من الأمصار غير معيّن...، وقالت طائفة ممن صرفها أيضاً: أراد مصر فرعون بعينها...، وقرأ الحسن وأبان بن تغلب وطلحة (مصر)[٤] بترك الصرف»[٥].

### ٤ ـ الصفـــة[٦]:

واستعمل القرطبي أيضاً مصطلح (الصفة) كثيراً في تفسيره[٧]، من ذلك ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿إِنَّها بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيْرُ الأَرْضَ ولا تَسْقِي الحَرَثَ﴾[٨]، حيث قال: «تُثير في موضع رفع على الصفة للبقرة، أي: هي بقرة لا ذلول مثيرة.

---

(١) الكتاب ٣/١٩٥، وينظر: «مجالس ثعلب» ١/٢١٧، و«الأصول في النحو» ٢/٨٠.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ٢/٤١٤، ٥/١٦، ١٥/١٤٢، ١٩/١٤٦.

(٣) البقرة: ٦١.

(٤) «إتحاف فضلاء البشر» /١٣٧.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٤٢٩.

(٦) استعمله البصريون مع (النعت)، ينظر: الكتاب ٢/١٢١، و«همع الهوامع» ٥/١٧١، و«التوابع في كتاب سيبويه» /١١٣.

(٧) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن» ٣/٣٩٧، ٥/١٩٢، ٧/٢١، ٨/٣٣٤، ١٣/٢٤٥، ١٤/١٠، ٢٠/٧٠.

(٨) البقرة: ٧١.

قال الحسن: وكانت تلك البقرة وحشية، ولهٰذا وصفها الله تعالى بأنها لا تُثِير الأَرْض ولا تَسْقي الحَرث»[1].

## ٥ ـ الضميـــر[2]:

استعمل القرطبي (الضمير) في تفسيره في عدة مواضع[3]، منها ما ذكره في إعراب (واحداً) من قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً﴾[4]: «يجوز أن يكون حالاً من الضمير في (نتبعه)»[5].

## ٦ ـ ضمير الشأن والقصة:

استعمل القرطبي (ضمير الشأن) في تفسيره وهو مصطلح خاص بالبصريين[6]، وسماه (كناية عن الشأن والأمر)[7].

من ذٰلك ما ذكره عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿يَا مُوْسَى إِنَّهُ أَنَا اللهُ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾[8]، حيث قال: «الهاء عماد وليست بكناية في قول الكوفيين[9]، والصحيح أنه كناية عن الأمر والشأن»[10].

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٤٥٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١٨٩، و«المقتضب» ٣/١٨٦، و«همع الهوامع» ١/١٩٤، و«ابن جني النحوي»/٢٦٥.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٤/١٢٣، ٧/١٣٢، ١٤/٢٦٢، ١٧/١٣٠، ١٨/٥٥.

(٤) القمر: ٢٤.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ١٧/١٣٨.

(٦) الكتاب ١/٦٩-٧٩، و«المقتضب» ٤/٩٩، و«ابن جني النحوي» /٢٦٤.

(٧) «الجامع لأحكام القرآن» ١١/٢٢٦، ١٣/١٦٠.

(٨) النمل: ٩.

(٩) «معاني القرآن» للفراء ٢/٢٨٧.

(١٠) «الجامع لأحكام القرآن» ١٣/١٦٠.

وهو قد يسميه ضمير القصة، إذا كان مؤنثاً، من ذلك ما ذكره في حديثه عن (ها) في (إنَّها) من قوله تعالى: ﴿فَإِنَّها لا تَعْمَى الأَبصارُ ولٰكن تَعْمَى القلوبُ التي في الصدور﴾[1]، حيث قال: «التأنيث على الأبصار أو القصة، أي: فإن الأبصار لا تعمى، أو: فإن القصة»[2].

**٧ ـ الظـــرف[3]:**

واستعمل القرطبي مصطلح (الظرف)[4] كثيراً، من ذلك ما ذكره في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيْلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا في الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[5]، حيث قال: «إذا، في موضع نصب على الظرف، والعامل فيها (قالوا)..، والذي يدل على أنها اسم وقوعها موقع قولك: آتيك يوم يقدم فلان، فهي ظرف وفيها معنى المجازاة»[6].

**٨ ـ فصل وفاصلة:**

استعمل القرطبي في تفسيره مصطلح (الفصل والفاصلة) وهو يعني به ضمير الفصل[7]، من ذلك ما جاء عن قوله تعالى: ﴿مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ

---

(١) الحج: ٤٦.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١٢/٧٧.

(٣) الكتاب ١/٢١٦، ٣/٢٩٠، ٤/٢٢٨، وينظر: «تسهيل الفوائد» /٩١، و«شرح التصريح على التوضيح» ١/٣٣٧.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ٧/٩٦، ٨/٧٣، ١٧/٢٤٣، ٢٤٤.

(٥) البقرة: ١١.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ١/٢٠٠.

(٧) «المقتضب» ٤/١٠٣، و«شرح الجمل» لابن عصفور ٢/٦٥، و«شرح المفصل» لابن يعيش ٣/١١٠.

عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً﴾[1]، حيث قال: «هو: فصل عند البصريين»[2]، ومنه ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ﴾[3]، حيث قال: هم، يجوز أن تكون زائدة، ويسميها البصريون فاصلة[4].

**٩ ـ النفـــــي[5]:**

واستعمل القرطبي في تفسيره مصطلح (النفي)، من ذلك ما ذكره في تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ ما يَشَاءُ ويَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمْ الخِيَرَةُ﴾[6]، حيث قال: «ما، من قوله: ﴿ما كَانَ لَهُمْ الخِيَرَةُ﴾ نفي عام لجميع الأشياء أن يكون للعبد فيها شيء سوى اكتسابه بقدرة الله عز وجل... وأنكر الطبري أن تكون (ما) نافية... قال الثعلبي: و(ما) نفي، أي: ليس لهم الاختيار على الله»[7].

واستعمل مصطلحات بصرية أخرى في تفسيره نذكر أمثلةً منها على سبيل الإيجـــاز، وهي: الاستثنـــاء[8] المنقـــطع، واسم الفعـــل[9]،

---

(١) المزمل: ٢٠.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١٩/٥٩.

(٣) البقرة: ٥.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ١/١٩، والمصدر نفسه ١٤/٢٦٢.

(٥) الكتاب ٣/١١٧، و«شرح المفصل» لابن يعيش ٨/١٠٧، و«مدرسة الكوفة» /٣٠٩.

(٦) القصص: ٦٨.

(٧) «الجامع لأحكام القرآن» ١٣/٣٠٥-٣٠٦، وينظر: المصدر نفسه ٩/٢٠.

(٨) المصدر نفسه ١٩/١٨١، وينظر: الكتاب ٢/٣١٩.

(٩) المصدر نفسه ١٠/٢٤٢، وينظر: الكتاب ١/٢٤١، و«مدرسة الكوفة»/٣٠٨.

والتوكيد[1]، وحروف الزيادة[2]، وعطف البيان[3].

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٥٢/١٥، وينظر: الكتاب ٢٧٧/١.

(٢) المصدر نفسه ٢٤٣/١، وينظر: الكتاب ٩٢/١، و«الطبري النحوي»/١٤٨.

(٣) المصدر نفسه ٢١٨/١٣، وينظر: الكتاب ١٨٤/٢، و«التوابع في كتاب سيبويه»/١١٣.

## (جـ) المصطلحات الكوفية

### ١ ـ التكرير[١]:

استعمل سيبويه (التكرير) يريد به التوكيد وعطف البيان[٢]، أمَّا الكوفيون فيقصدون به ما يُعرف لدى البصريين بـ (البدل)،[٣] وقد استعمله القرطبي بمعنى (البدل) أيضاً، من ذٰلك ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عن الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فيهِ﴾[٤]، حيث قال: «قتالٍ، بدل عند سيبويه بدل اشتمال... وقرأ عكرمة: (يسألونك عن الشهر الحرام قتل فيه قل قتل)[٥] بغير ألف فيهما. وقيل: المعنى: يسألونك عن الشهر الحرام، وعن قتالٍ فيه، وهٰكذا قرأ ابن مسعود[٦]، فيكون مخفوضاً على التكرير»[٧].

### ٢ ـ الجحد[٨]:

واستعمل القرطبي (الجحد) بمعنى النفي، من ذٰلك ما أورده عند

---

(١) «همع الهوامع» ٢١٢/٥.

(٢) الكتاب ٢٠٨/٣، و«المقتضب» ٢٧١/٣.

(٣) «شرح الأشموني» ١٢٣/٣، و«التصريح على التوضيح» ١٥٥/٢، و«الطبري النحوي الكوفي» /٢٤٨.

(٤) البقرة: ٢١٧.

(٥) «مختصر في شواذ القرآن» /١٣.

(٦) «معاني القرآن» للفراء ١٤١/١، و«معجم القراءات القرآنية» ١٦٦/١.

(٧) «الجامع لأحكام القرآن» ٤٤/٣، وينظر: المصدر نفسه ١١٩/١٩.

(٨) هو مصطلح كوفي يقابل مصطلح (النفي) لدى البصريين.
ينظر: «مدرسة الكوفة» /٣٠٩، و«المصطلح النحوي» ١٧/، و«الطبري النحوي الكوفي» /٢٦١.

حديثه عن قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلَّا الإِحْسَانُ﴾[1]، حيث قال: «(هل) في الكلام على أربعة أوجه:

تكون بمعنى قد...، وبمعنى الاستفهام...، وبمعنى الأمر[2]...، وبمعنى (ما) في الجحد كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا البَلَاغُ المُبِينُ﴾[3]»[4].

**٣ ـ الخفض[5]:**

واستعمل القرطبي في تفسيره مصطلح (الخفض) بدلاً من الجر، استعماله ذٰلك كثيرٌ[6]، منه ما ذكره عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿عَالِيَهُم ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ واسْتَبْرَقٌ﴾[7]، حيث قال: «وقرأ ابن عامر وأبو عمرو ويعقوب (خضرٌ) رفعاً[8]، نعتاً للثياب، (واستبرقٍ) بالخفض نعتاً

---

(١) الرحمٰن: ٦٠.

(٢) كما جاء في قوله تعالى: ﴿فهل أنتم منتهون﴾، أي: انتهوا، المائدة: ٩١، ينظر: «الجامع لأحكام القرآن» ٢٩٢/٦.

(٣) النحل: ٣٥.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ١٨٢/١٧.

(٥) هو مصطلح من وضع الخليل، واستعمله في النون فقط، ثم تَوسَّع فيه الكوفيون فجعلوه مقابلاً للجر.
ينظر: «شرح الجمل» لابن عصفور ٤٦٨/١، و«الطبري النحوي» /١٧٢، و«ابن جني النحوي» /٢٦٤.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ٤٤/٣، ١١٢/٤، ٧٢/٧، ٧٣/٨، ٢٩/١٥، ٢٣/١٩، ١٣٦.

(٧) الإنسان: ٢١.

(٨) «السبعة في القراءات» /٦٦٤.

للسندس. . . وقرأ الأعمش وابن وثاب وحمزة والكسائي كلاهما بالخفض»[1].

٤ ـ الـــردُّ[2]:

استعمل الكوفيون مصطلح (الردِّ) مقابلاً لمصطلح (البدل)[3] لدى البصريين حيناً، أو مقابلاً لمصطلح (العطف)[4] حيناً آخر، أو لمصطلح (النعت)[5] لديهم مرةً ثالثة، وقد يستعملونه بمعانيها جميعاً[6].

فالرد عندهم بمعنى الاتّباع، ولهٰذا جاء في هٰذه المواضع المتصلة بباب التوابع.

وقـد استعمـل القـرطبي هٰذا المصطلح، وجاء عنده مرة بمعنى (البدلية)، ومرة أخرى بمعنى (الوصفية)، ومرة ثالثة بمعنى (العطف) على نفس النمط الذي ورد عند الكوفيين، والأمثلة على ذٰلك كثيرة، أذكر منها هٰذه الأمثلة:

أ ـ ذكر عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذٰلِكُمْ﴾[7]

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ١٩/١٤٦.

(٢) استعمله كل من الكسائي والطبري.
ينـظر: «معـاني القرآن» للفراء ١/٥٦، و«جامع البيان» ١/١٢٥، و«الطبري النحوي الكوفي» /٢٤٥.

(٣) وذٰلك كما استعمله الكسائي، ينظر: «أمالي الزجاجي» /٥١.

(٤) وذٰلك كما استعمله الفراء، ينظر: «معاني القرآن» له ١/٣٠٢.

(٥) وذٰلك كما استعمله الطبري، ينظر: «جامع البيان» ١/١٢٥.

(٦) وذٰلك كما استعمله الفراء، ينظر: «معاني القرآن» له ١/٥٦، ٢/١٠، ٣/٦١.

(٧) النساء: ٢٤.

ما نصه: «قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: ﴿وأُحِلَّ لكم﴾[1] ردّاً على: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾[2]، الباقون بالفتح[3] رداً على قوله تعالى: ﴿كتابَ الله عَلَيْكُمْ﴾[4]»[5].

فالرد هنا بمعنى (العطف).

ب ـ ما أورده عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً﴾[6]، حيث قال: «قرأ ابن كثير وأبو عمرو (يومُ) بالرفع[7] على البدل من ﴿يوم الدين﴾[8]، وردا على اليوم الأول، فيكون صفةً ونعتاً لـ ﴿يوم الدين﴾»[9].

فالمقصود بالرد هنا النعت والصفة كما يتضح ذلك من تصريح القرطبي.

جـ ـ جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾[10].

---

(١) ببناء (أُحِلَّ) للمفعول، ينظر: «السبعة في القراءات» /٢٣١.

(٢) النساء: ٢٣.

(٣) بفتح همزة (أَحلَّ)، ينظر: «السبعة في القراءات» /٢٣١.

(٤) النساء: ٢٤.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ٥/١٢٤.

(٦) الإنفطار: ١٩.

(٧) «السبعة في القراءات» /٦٧٤.

(٨) الإنفطار: ١٧.

(٩) «الجامع لأحكام القرآن» ١٩/٢٤٩.

(١٠) الدخان: ٧.

ما نصُّه: «قرأ الكوفيون: ﴿رَبِّ السَّماواتِ﴾ بالجر[1] الباقون بالرفع[2] رداً على قوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ العَلِيْمُ﴾[3]، وإن شئت على الابتداء، والخبر لا إله إلَّا هو، أو يكون خبر ابتداء محذوف»[4].

فقد استعمل الرد هنا بمعنى البدل[5].

**٥ ـ الصرف:**

أطلق الكوفيون مصطلح (الصرف)[6]، وأرادوا به التركيب الذي وجد فيه حرف عطف يعطف فعلاً على فعل، والفعلان مسبوقان بنفي أو استفهام أو نهي لا يصح توجيه أي منها على الفعل الثاني، فينصب الثاني بصرفه عن معنى الفعل الأول[7].

وغالباً ما يكون ذٰلك الحرف هو (الواو) التي تسمى (واو الصرف)[8].

أمَّا القرطبي فإنه يريد بالصرف، صرف الفعل من حالة الجزم إلى

---

(١) «السبعة في القراءات» /٥٩٢.

(٢) المصدر نفسه /٥٩٢.

(٣) الدخان: ٦.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ١٢٩/١٦.

(٥) «إعراب القرآن» للنحاس ١٠٨/٣.

(٦) وهو خاص بهم وليس لدى البصريين ما يقابله، ينظر: «مغني اللبيب» ١٧/٢.

(٧) ينظر في تعريف الصرف: «معاني القرآن» للفراء ٣٣/١، ٢٣٥، و«جامع البيان» ٧١/٤، ٢٤٧/٧، و«البحر المحيط» ١٤١/١، و«الطبري النحوي الكوفي» /٢٥٢ـ٢٥٣.

(٨) «مغني اللبيب» ٢٣/٢.

حالة النصب، كراهة توالي الجزم[1]. ولقد تكلَّم القرطبي على ذلك في حديثه عن قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ على ظَهْرِه، إِنَّ فِي ذٰلِكَ لآياتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ، أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ، ويَعْلَم الَّذِينَ يُجَادِلُونَ في آيَاتِنا مَالَهُمْ مِنْ مَحِيْص﴾[2]، حيث قال: «قرأ نافع وابن عامر (ويَعلمُ) بالرفع[3]، الباقون بالنصب[4] فالرفع على الاستئناف بعد الشرط والجزاء...، والنصب على الصرف كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[5]، صرف من حال الجزم إلى النصب، استخفا فا كراهية لتوالي الجزم»[6].

**٦ ـ القطع[7]:**

استعمل القرطبي مصطلح القطع للدلالة على الحال حيناً، وللدلالة على الاستئناف حيناً آخر.

فمن استعماله إيَّاه بمعنى (الحال) ما أورده في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾[8]، حيث تكلم على إعراب (ذرية)، فقال: «هي نصب على الحال، قاله الأخفش[9]، أي: في حال كون

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ١٦/٣٤.

(٢) الشورى: ٣٣، ٣٤، ٣٥.

(٣) «السبعة في القراءات» /٥٨١.

(٤) المصدر نفسه /٥٨١.

(٥) آل عمران: ١٤٢.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ١٦/٣٤.

(٧) «معاني القرآن» للفراء ١/١٢، و«جامع البيان» ١/٢٣٠، ٥/١٣٧، ١١/٧٨.

(٨) آل عمران: ٣٤.

(٩) «معاني القرآن» للأخفش ١/٢٠٠.

بعضهم من بعض، أي: ذرية بعضها من ولد بعض، الكوفيون[1] على القطع»[2].

ومن استعماله إياه بمعنى (الاستئناف) ما ذكره في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا المَلَائِكَةَ والنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾[3] حيث قال: «قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بالنصب[4] عطفاً على: ﴿أَنْ يُؤْتِيَهُ﴾... وقرأ الباقون بالرفع على الاستئناف والقطع»[5].

**٧ ـ العمـــاد:**

هو مصـطلح كوفي يقـابـل مصـطلح (ضمير الفصـل) لدى البصـريين[6]، وقد استعمله القرطبي في تفسيره منفرداً حيناً، ومقترناً بالمصطلح البصري حيناً آخر، وهو يطلق عليه (فاصلة) في أغلب الأحيان[7].

فمن استعماله إيَّاه منفرداً ما ذكره في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[8]، حيث قال: «زعم الفراء أنَّ (هو) عماد[9]،

---

(١) «معاني القرآن» للفراء ١/٢٠٧.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ٤/٦٤، وينظر: ٧/٩٦، ١٥/٣٣٧.

(٣) آل عمران: ٨١.

(٤) «السبعة في القراءات» /٢١٣.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ٤/١٢٣.

(٦) «همـع الهـوامـع» ١/٢٣٦، و«مدرسة الكوفة» /٣١٢، و«الطبري النحوي الكوفي» /٢٥٦.

(٧) «الجامع لأحكام القرآن» ١/١٨١، ٢/٢٢، ١٤/٢٦٢.

(٨) البقرة: ٨٥.

(٩) «معاني القرآن» للفراء ١/٥١.

وهٰذا عند البصريين خطأ لا معنى له، لأنَّ العماد لا يكون في أول الكلام[1].

ومن استعماله إيَّاه مقترناً بالمصطلح البصري ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوْتُوا العِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الحَقُّ وَيَهْدِي إِلى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيْدِ﴾[2]، حيث قال: «هو الحق، مفعول ثان، و(هو) فاصلة، والكوفيون يقولون: (هو) عماد»[3].

## ٨ ـ الكناية والمكنى:

هما مصطلحان كوفيان يقابلهما لدى البصريين مصطلحا (الضمير والمضمر)[4]، وقد استعمله القرطبي استعمالَ الكوفيين له، من ذٰلك ما أورده في حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لا يُعذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ﴾[5]، فقال: «أي لا يُعذِّبُ كعذابِ اللهِ أحدٌ، ولا يوثق كوثاقه أحد، والكناية ترجع إلى اللهِ تعالى»[6].

وهناك مصطلحات كوفية أخرى استعملها القرطبي في تفسيره، أورد

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٢/٢٢.

(٢) سبأ: ٦.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ١٤/٢٦٢، وينظر: المصدر نفسه ١/١٨١.

(٤) «معاني القرآن» للفراء ١/٢٣١، و«مدرسة الكوفة»/٣١٤، و«ابن جني النحوي»/٢٦٥.

(٥) الفجر: ٢٥.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٠/٥٢، وينظر: المصدر نفسه ٢/٢٢.

أمثلة منها وهي: الترجمة[1]، والتفسير[2]، وحروف الصفة[3]، وحروف الصلة[4]، ولا للتبرئة[5]، ولام القسم[6]، وما لم يسمّ فاعله[7]، والنسق[8]، والنصب بمعنى الفتح[9].

لقد تبين لي بعد عرضي أمثلة من استعماله المصطلح النحوي عدم التزامه بمصطلح مدرسة نحوية معينة، مثلما تبين ذلك لي خلال عرضي موقفه من مسائل الخلاف النحوي، فقد استعمل المصطلح النحوي بأنواعه الثلاثة: المشترك منها، والمصطلح الخاص بالبصريين،

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٢١/١٩، وينظر: «معاني القرآن» للفراء ١٧٨/٢، و«الطبري النحوي الكوفي» ٢٤٨/١.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١٢٨/٤، وينظر: «معاني القرآن» ٢٢٥/١، و«المصطلح النحوي» /١٦٤.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٠٣/١٩، وينظر: «معاني القرآن» ٣٨٥/٢، و«مدرسة الكوفة» /٣١٤، و«الطبري النحوي الكوفي» /٢٥٨.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٤٣/١، وينظر: «معاني القرآن» ١٣٧/٣، و«مدرسة الكوفة» /٣١٥.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ٣٢٦/١، وينظر: «معاني القرآن» للفراء ١٢٠/١.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ٢١٤/١٧، وينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» ٣٩٩/١.

(٧) «الجامع لأحكام القرآن» ٢٨/٧، وينظر: «معاني القرآن» ٢١٠/٢، و«الطبري النحوي» /١٨٧.

(٨) «الجامع لأحكام القرآن» ١٦٦/١٩، وينظر: «معاني القرآن» ٧٥/١، و«المدارس النحوية» /٢٠٢.

(٩) «الجامع لأحكام القرآن» ٣١٠/١، وينظر: «معاني القرآن» ٦٢/٣، و«مدرسة الكوفة» /٣١٥.

والخاص بالكوفيين، كما سبق له أن اختار آراءه النحوية بصرف النظر عمن قالها: بصرياً كان أم كوفياً[1].

وقد سلك في نهجه هٰذا نفس المسلك الذي سلكه النحاة المتأخرون في كل من بغداد والأندلس ومصر والشام، وفي كل البلاد الإسلامية الأخرى على السواء، من اختيار للآراء المختلفة، واستعمال لكل أنواع المصطلح النحوي سواء أكانت تلك الآراء أو المصطلحات بصرية أم كوفية، أم آراء لنحاة آخرين كنحاة الأندلس، ولكن أخذه هٰذا لم يفقده استقلاله في الرأي، فقد كان كثيراً ما يصحح الأقوال، أو يضعفها، أو يردّها بحسب ما توفر لديه من أدلةٍ وحجج.

---

(١) ينظر: الكتاب ١٢٥-١٦٣.